



تضمن أهداف وثيقة منهج مواد العلوم الشرعية لمبادئ حقوق الطفل في الإسلام

إعداد

أ. فلوه محمد صقر الودعاني

طالبة ماجستير تخصص مناهج وطرق تدريس العلوم الشرعية

كلية التربية، جامعة الملك سعود

تضمين أهداف وثيقة منهج مواد العلوم الشرعية لمبادئ حقوق الطفل في الإسلام

إعداد

أ. فلوه محمد صقر الودعاني

طالبة ماجستير تخصص مناهج وطرق تدريس العلوم الشرعية
كلية التربية، جامعة الملك سعود

المستخلص بالعربي

هدف البحث التعرف على مستوى تضمين أهداف وثيقة مواد العلوم الشرعية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة لمبادئ حقوق الطفل في الإسلام. تكونت عينته من أهداف وثيقة منهج مواد العلوم الشرعية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة التي وضعتها وزارة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية في طبعتها عام ١٤٢٧ / ١٤٢٨ هـ، وهي الأهداف الواردة في الفصول الأول حتى الرابع، وعددها ٢٥٣٥ هدفاً. اعتمد البحث منهج التحليل التكاملي القائم على أسلوب تحليل المحتوى وفق أداة أعدتها الباحثة لتحليل أهداف الوثيقة. بعد بناء بطاقة تحليل المحتوى تم التأكد من صدقها، وذلك بعرضها على مجموعة محكمين، وطلب منهم إبداء رأيهم حول فقرات الأداة من حيث سلامة الصياغة والوضوح، واللغة وملائمة الفقرات، وإبداء أي مقترحات مناسبة لتحسين الأداة. تم حساب ثبات أداة التحليل بأسلوب اختلاف المطللين، حيث أختارت الباحثة عدد (٥٠) هدفاً من أهداف الوثيقة وقامت الباحثة بتحليلها كما طلبت من باحثة أخرى إجراء التحليل لنفس الأهداف السابقة بعد أن شرحت لها الباحثة الإجراءات المتبعة في عملية التحليل، وبعد ذلك، تم حساب ثبات بطاقة التحليل، عن طريق معامل الاتفاق بتطبيق معادلة كوبر (Cobee) تكونت الأداة في صورتها النهائية من ٢٦ حقاً اشتملت على مبادئ حقوق الطفل التي يعتقد أهمية تضمينها في أهداف الوثيقة. توزعت هذه الحقوق على أربع مجالات هي: مجال حقوق الجنين، مجال حقوق الرضيع، مجال حقوق الصبي، مجال الحقوق الخاصة. خلصت أهم نتائج البحث إلى التالي: اشتملت أهداف وثيقة منهج مواد العلوم الشرعية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة على مبادئ حقوق الطفل تكررت ٩٦٧ مرة. إلا أن معظم مبادئ الحقوق جاءت بشكل ضمني بما نسبته ٧٩,٤٢%. مبادئ حقوق الطفل التي يعتقد أهمية تضمينها في أهداف الوثيقة ضُمن منها ٢٣ حقاً من أصل ٢٦ حقاً الواردة في أداة البحث. لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المرحلتين الابتدائية والمتوسطة في الأهداف التي تتناول مبادئ حقوق الطفل الصريحة في المجالات الأربع في أهداف المرحلتين. لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المرحلتين الابتدائية والمتوسطة في الأهداف التي تتناول مبادئ حقوق الطفل الضمنية في مجالي حقوق الصبي، والحقوق الخاصة.

الكلمات المفتاحية: حقوق الطفل، وثيقة منهج مواد العلوم الشرعية.

المقدمة:

يعد الاهتمام بالإنسان ضرورة تفرضها متطلبات الحياة وتؤكدها المواثيق والجمعيات العالمية التي نادى بتبصير الإنسان بجميع مسؤولياته وحقوقه وواجباته، وتضاعف الاهتمام في مختلف دول العالم بمسألة الحقوق فعقدت المؤتمرات والندوات، ووضعت المؤلفات والدراسات وأبرمت المواثيق والاتفاقات الدولية والإقليمية، وتم تأسيس اللجان والهيئات الحقوقية في كثير من دول العالم.

فالاهتمام بالإنسان من الضروريات الملحة التي تؤكدتها الشريعة الإسلامية والمواثيق والجمعيات العالمية والاهتمام بالأطفال على وجهه الخصوص يعود للدول التي تريد رسم مستقبل متميز لها وزاد الاهتمام العالمي بحقوق الطفل فشهد القرن التاسع عشر اعترافاً دولياً ورسمياً بحقوق الطفل، فحقوق الطفل ليست قضية فردية أو وطنية أو إقليمية بل قضية عالمية يُهتم بها في المنظمات والمحافل الدولية.

ولما كانت مرحلة الطفولة من المراحل المهمة والأساسية في بناء شخصية الفرد إيجاباً أو سلباً وفقاً لما يلاقه من اهتمام، فقد جاء الإسلام مقررراً للحقوق الإنسانية عامة بما فيها حقوق الطفل التي تتبع أصلاً من عقيدة التوحيد، فهي منطلق كل الحقوق، لأن الله تعالى الواحد الأحد الفرد الصمد خلق الناس أحراراً ويريدهم أن يكونوا أحراراً ويأمرهم بالمحافظة على الحقوق التي شرعها لهم والحرص على الالتزام بها (النبراوي، ٢٠٠٦).

فاهتمام الشريعة الإسلامية بحقوق الطفل يتجلى في آيات القرآن الكريم وسنه الرسول - صلى الله عليه وسلم - التي أوصت بالإحسان إليهم والرفق في التعامل معهم وبينت طريقة تربيتهم وكيفية التعامل معهم وحقوقهم الشرعية والأدبية وبالأخص أن فئة الشباب والأطفال تشكل حوالي ٥٠% من السكان في المجتمعات الإسلامية.

من جهة أخرى نجد أن العملية التربوية تستدعي بناء الإنسان بناء متكاملماً سليماً من جميع جوانبه، الجسدية والمعرفية والعاطفية والاجتماعية، ولا يعتبر بناء هذه الأركان صحيحاً متيناً إلا عندما نبدأ بهذه العملية البنائية من مرحلة تعد من أهم مراحل حياة الإنسان ألا وهي الطفولة، تلك المرحلة التي تعد الأساس المتين الذي يؤسس عليها شكل شخصية الأفراد، وتتحدد فيها السمات العامة للإنسان، وتتم أثناءها أهم عمليات التطبيع والتنشئة (عبد، ٢٠١٠).

وتعد المناهج الدراسية المنهل الخصب الذي يزود الطلبة بالمعارف والمعلومات، وتغرس في نفوسهم الاتجاهات والقيم الايجابية، حيث يتم بناء منهج تعليمي يعكس الفلسفة التي يؤمن بها المجتمع من أجل تربية الناشئة على أسس سليمة، وتعد المناهج أحد العناصر الرئيسية للعملية التربوية، والتي من خلالها إعداد أجيال تستطيع أن تواجه كل التحديات والصعوبات التي تواجههم في المستقبل، عوضاً عن إغفال حقوقهم الحياتية، التي نادت بها كل التشريعات السماوية، وخاصة الإسلامية، باحترام حقوق الطفل وحمايته من مختلف أنواع العنف، ويساعد المنهج على تنمية استعدادات الطلاب، ومواهبهم، وقدراتهم المختلفة، والإعداد الصالح لمعرفة إمكانية ممارسته حقوقهم وواجباتهم (شراذقة، ٢٠٠١).

والمملكة العربية السعودية ليست ببعيد عن هذه الجهود التي تقام دولياً، حيث صادقت على اتفاقية حقوق الطفل في ١١ سبتمبر ١٩٩٥م، التي دخلت في حيز النفاذ في ٢٦ يناير ١٩٩٦م، كما أن المملكة العربية السعودية طرف في العديد من الصكوك الإقليمية والعربية والإسلامية، منها عهد حقوق الطفل في الإسلام، الصادر عن منظمة المؤتمر الإسلامي (منظمة التعاون الإسلامي حالياً) ٢٠٠٥م وعلى الصعيد الداخلي، فإن السياسة الوطنية للمملكة العربية السعودية تناولت حقوق الطفل بالرعاية من حيث العناية الصحية، والاجتماعية والتربوية والتعليمية والترفيهية، ومن ذلك الخطة الوطنية الشاملة للطفولة لعشر سنوات من ٢٠٠٥م إلى ٢٠١٥م.

وتعد حقوق الطفل فرعاً من حقوق الإنسان، والمتأمل في هيكل الحقوق الإنسانية يرى أنها موجودة في الكتب السماوية المقدسة، وتظهر بشكل جلي في القرآن الكريم، حيث جعل الله - عز وجل - الحقوق الربانية مترابطة مع الحقوق الإنسانية، فمن آمن بالله من الناس يعرف هذه الحقوق التي كرم الله الإنسان بها، ويعرف فضل الله عليه، ورعايته له، كما يدرك أيضاً أن كل ما أمرنا الله به يقع في نطاق الحقوق الإنسانية الواجبة، فيما أن الله كرم الإنسان فمن الواجب على الإنسان أن يكرم أخاه الإنسان ويعامله بعدالة ومساواة (عبد الله، ٢٠٠٥).

وقضية حقوق الإنسان وحرياته من أقدم القضايا التي شغلت بال الجميع، فجاءت حقوق الإنسان نتيجة قرون طويلة من الكفاح والصراع بين بني الإنسان، والحكومات، والشعوب؛ إذ إن الاعتراف بحقوق الإنسان وحرياته هو أساس العدل، ودعامة السلام في العالم، كما تأثرت حقوق الإنسان بالتيارات الفكرية والعقائدية، والظروف الزمنية والمكانية؛ فلم تطبق هذه الحقوق في الواقع، ولكن النظريات المتحررة التي طرحها الفلاسفة والمصلحون في العصور الحديثة

مهدت الطريق نحو انتشار الأنظمة الديمقراطية، وظهور الصياغات الوطنية والإقليمية والعالمية لمفردات حقوق الإنسان وحرياته(الدقاق، ١٩٩٩).

يعد اهتمام القانون الدولي بحقوق الإنسان التي تشمل الطفل أيضًا الذي يشكل حالة خاصة من حالة عامة، وهي الإنسان سواء أكان ذكرًا أم أنثى أو طفلًا أم راشدًا أم شيخًا من أهم مراحل تطور الحقوق الإنسانية، وقد كانت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من أكثر الفترات في العصر الحديث اهتمامًا بحقوق الإنسان(عبدالهادي، ١٩٩٧).

وهكذا توج ميثاق الأمم المتحدة مشوار النضال الإنساني الطويل، وجسد المفهوم الحقيقي لتطلع المجتمع الدولي نحو عالم يسوده احترام حقوق الفرد وحرياته، ثم صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بشكل عام، والطفل بشكل خاص الذي يمثل نقطة تحول مهمة لما تضمنه من حقوق أساسية تكفل كرامة الفرد، ولما يشكله من مرجع مهم يعتمد عليها الرأي العام في الحكم على تصرف ما، ومدى احترامه لحقوق الإنسان، وحرياته الأساسية (عبد المطلب، ٢٠٠٢).

صدرت اتفاقية حقوق الطفل بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٥/٤٤) المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني من عام (١٩٨٩)، وانطلقت هذه الاتفاقية من المبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة الذي يشكل اعترافًا بالكرامة المتأصلة لأعضاء الأسرة البشرية جميعهم، وبحقوقهم المتساوية وغير قابلة للتصرف، وقد جاءت هذه الاتفاقية منبثقة عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يشير إلى أن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحرريات المنصوص عليها في الإعلان دون أي نوع من التمييز؛ كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره، كما يشير إعلان حقوق الإنسان إلى أن للطفولة الحق في الرعاية والمساندة، ويأتي ذلك من دور الأسرة أولًا في حماية الطفل، ومساعدته كي تترعع شخصيته ترعرعًا كاملًا ومتناسقًا (Cantwell، 1992).

اشتملت اتفاقية حقوق الطفل على (٥٤) مادة، وزعت على ثلاثة أجزاء؛ حيث تكوّن الجزء الأول من (٤١) مادة، ويدور محور هذه المواد على مجموعة من التشريعات والحقوق الخاصة بالطفل وعلاقته بكل الأسرة، والدولة التي يعيش فيها، والدول الأخرى، فأظهر هذا الجزء عددًا من الحقوق التي تكفل حمايته ونموه نموًا شاملاً سليمًا، وتتأى به عن الانحراف، وقد اشتمل الجزء الثاني من الاتفاقية على أربع مواد، تركز على الجوانب التنظيمية بين الدول،

بحيث يتم تشكيل لجنة مختصة بحقوق الطفل تتابع تنفيذ الاتفاقية في الدول المختلفة، وتعمل على التنسيق بين هيئة الأمم المتحدة والدول فيما يتعلق بتطبيق حقوق الطفل في تلك الدول، تكون الجزء الثالث والأخير من الاتفاقية من تسع مواد، تركز على آليات تنفيذ الاتفاقية في الدول، ودور هذه الدول في تنفيذها، واقتراح تعديلات أو تحفظات حول بنود هذه الاتفاقية، وإيصالها إلى الأمين العام للأمم المتحدة (Cantwell, 1992).

وإذا كانت حقوق الإنسان، ومنها بالطبع حقوق الطفل، كما يعرفها العالم اليوم قد تأثرت في بدايتها وتأصلها وتطورها بعوامل عديدة قومية ودولية فإنه ينبغي ألا يغيب عنا أن الإسلام كان أول من نادى بهذه الحقوق الإنسانية بتكريمه الإنسان، ورفعته من شأنه.

فلقد اهتم الإسلام بحقوق الطفل قبل ولادته وقتما يتم اختيار الزوج أو الزوجة على أسس من التميز الديني والعقلي والجسمي والصحي، وأوجب الإسلام على الأسرة ممثلة بالوالدين ضمان حقوق الطفل، كما اهتمت الشريعة الإسلامية بالأسرة؛ لما لها من دور مهم في بناء المجتمع الإسلامي الفاضل، لذا شرعت الأحكام والضوابط التي تحفظ لأسرة دورها، وأوجبت على الرجل والمرأة ضمان حقوق الأبناء عند اختيار كل منهما للآخر، منطلقين من الأسس الشرعية الثابتة، كاشتراك الرجل والمرأة في الدين، والالتزام بأحكام الشريعة، والتحلي بالأخلاق الإسلامية الفاضلة، والنسب الرفيع، والسلامة من العيوب والأمراض التي قد تؤذي الطفل لاحقاً، إضافة إلى قدرة الرجل على النفقة، وتحمل مسؤولية الأسرة المادية والمعنوية (المقوسي، ١٩٩٧).

وأكدت الشريعة الإسلامية حقوق الطفل، وحمايتها بعد ولادته، ونزلت الأحكام التي تُعنى بالطفل، وتبين حقوقه، وعالجت مشكلاته، وأحواله، وأحاطته بسياج من الطمأنينة والراحة في الحياة الدنيا، لذا كفلت الشريعة الإسلامية للطفل حقوقاً مادية، وأخرى معنوية أدبية (علوان، ٢٠٠٣).

ولأن الأطفال في جميع أنحاء العالم يعانون من أزمات كبيرة تمثلت في ارتفاع معدلات الفقر بين الأسر، وتشرذم نسبة عالية جداً منهم وتعرضهم إلى الجرائم والتسول والسرقه والمخدرات، إضافة إلى الآثار المدمرة التي تركتها الحروب عليهم، بسبب ذلك كله بدأت المجتمعات الدولية تهتم بسن التشريعات وصياغة المواثيق والاتفاقات، لتؤكد على حقوق الطفل ضمن إطار عالمي، فالأطفال لهم حقوق إنسانية خاصة تتطلبها الطبيعة الخاصة بمرحلة الطفولة (القاضي وأحمد، ٢٠٠٦).

وبعد صدور إعلان جنيف (١٩٢٤) عن الاتحاد الدولي لحماية حقوق الطفل الذي تبنته الجمعية العامة لعصبة الأمم المتحدة الإعلان الوضعي الأول الذي يصف الأطفال كفئة لها خصوصيتها، وأول إعلان وضعي دولي يؤكد على حقوق الطفل في القانون الدولي الإنساني (عبد الله، ٢٠٠٣).

أما المبادئ التي جاء بها إعلان جنيف فقد تمثلت في ضرورة إشباع حاجات الطفل المادية والروحية، وضرورة تغذية الطفل وعلاجه وإيوائه، وإنقاذ الطفل اليتيم، ومساعدة الطفل المتخلف، وإعادة تربية الطفل الضال وعلاجه وإيوائه، وأن يكون للطفل الأولوية في الإسعاف والإنقاذ في أوقات الحروب والكوارث، وضرورة حماية الطفل من جميع صور الاستغلال والمعاملة السيئة، وضرورة تربية الطفل على الإفادة من مواهبه وقدراته في خدمة البشرية (Convention on the Rights of the Child, 1990).

وبعد إعلان جنيف صدر عدد من الإعلانات والاتفاقات التي تطرقت إلى بعض الحقوق الخاصة بالطفل، ولكنها لم تتحدث عن حقوقه بشكل خاص وإنما شملته في الحديث عن الأسرة، وحماية المدنيين في حالة الحرب أو النزاع، وحماية الأم المرضع والحامل، ومن هذه الإعلانات والاتفاقيات، الاتفاقية الخاصة بالرق (١٩٢٦)، والاتفاقية الخاصة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية (١٩٥٦)، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية (١٩٤٨) (عتيقة، ١٩٩٢).

ونظراً للواقع الصعب الذي كان يعيشه ملايين الأطفال المحكوم عليهم بحياة مليئة بالمعاناة والآلام، وعدم حصولهم على الحد الأدنى من الغذاء والعناية الطبية الكافية أو التعليم أو الحماية القانونية، جاء ثاني إعلان يتحدث عن الطفولة وهو (إعلان حقوق الطفل) الذي أصدرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩٥٩، وأكد الإعلان على مجموعة من المبادئ وتمثلت في حق الطفل في التمتع بجميع الحقوق دون أي تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة، وحقه في التمتع بالحماية القانونية لمساعدته على النمو جسدياً وروحياً واجتماعياً بصورة طبيعية تتفق مع حريته وكرامته، كما أكد على حق الطفل منذ مولده في الانتماء لاسم وجنسية، وحقه في التمتع بمزايا الضمان الاجتماعي والصحي والعناية والوقاية الخاصة له ولأمه قبل الولادة وبعدها، وحقه في التغذية الكاملة، وفي السكن والرياضة، وحقه في المحبة والتمتع برعاية والديه، والتأكيد على واجب الدولة في تأمين إعالة الأطفال اليتامى والفقراء مع مساعدة العائلات المحتاجة، وحق الطفل المعوق في العلاج والرعاية، وحق

الطفل في التعليم المجاني خاصة في مراحله الأولى، على أن يستهدف التعليم رفع ثقافة الطفل العامة لمساعدته على تنمية قدراته وتقديره الشخصي للأمور، وشعوره بالمسؤولية الأدبية والاجتماعية كعضو في المجتمع، وحقه في اللعب والاستجمام، ومسؤولية الوالدين في رعايته ثم واجب الدولة والسلطات العامة في توفير هذه الحقوق، ويكون للطفل الأولوية في الحصول على العون والحماية في جميع الأحوال وخاصة الكوارث، كما أن له الحق في الحماية القانونية من جميع ضروب الاستغلال والإهمال والقسوة، وخطر الاتجار أو استنزافه أو تشغيله قبل سنة معينة وخاصة في الأعمال المضرة بصحته وتربيته أو نموه، وله الحق الوقاية من التمييز في جميع صورته وتنشئته بروح التفاهم والتسامح والصدقة بين الشعوب والسلام والإخاء العالمي (Convention on the Rights of the Child, 1990).

ولقد جاءت الاتفاقية لتؤكد الحقوق الإنسانية الأساسية للأطفال أينما كانوا والمتمثلة في حقهم في البقاء، وحقهم في النمو والتنشئة، وحقهم في الحماية من المؤثرات التي تعيق نموهم، وجاءت الاتفاقية لحماية هذه الحقوق (القاضي وأحمد، ٢٠٠٦).

ومنذ بدأ التعليم النظامي في البلاد عام ١٣٤٤هـ وعمليات البناء والتقويم والتطوير مستمرة للمناهج الدراسية، وذلك لمواجهة التحديات المتجددة بما يناسبها، ولتواكب هذه المناهج أيضا اهتمامات وحاجات الطالب والمجتمع والتي هي الأخرى في تغير وتجدد مستمر، ومن ابرز الجهود المبذولة مؤخرا لتطوير المناهج الدراسية في المملكة العربية السعودية، هو أعداد الوثائق لتلك المناهج، ومنها وثيقة منهج مواد العلوم الشرعية (العمرى، ١٤٣٤هـ).

ولقد أولت المملكة اهتمامها وعنايتها بتطوير مناهجها التعليمية فتبنت مشروعاً متكاملًا لتطوير مناهج التعليم، ومنها إعداد وثيقة لكل منهج من مناهجها، وتعود أهمية الوثيقة إلى أنها تضع الخطوط العامة للمنهج المدرسي وتشمل الوثيقة الأهداف العامة والخاصة، وتحدد نوع المعرفة المراد تضمينها في تصميم الكتب المدرسية، وقد عرفها الحامد بأنها "الخطة التي يتم فيها تحديد الأهداف العامة والتفصيلية لكل مرحلة دراسية وصف ومادة وموضوع، مع بيان المحتوى وما يشمل من معارف ومهارات واتجاهات، وكذلك تحديد الوسائل والأساليب والأنشطة التعليمية، وأساليب التقويم والمواصفات الفنية لكتاب الطالب ودليل المعلم" (وزارة التربية والتعليم، ١٤٢٨، ص ٣١١).

"وقد جاءت الوثيقة محققة لسياسة البلاد التعليمية في تأكيدها على أن "غاية التعليم فهم الإسلام فهما صحيحا متكاملًا وتهيئة الفرد ليكون عضوا نافعا في بناء مجتمعه" (وزارة التربية

والتعليم، ١٤١٦ هـ، ص ١٠). أهتم التعليم العام والعالى في نشر مبادئ حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق الطفل بشكل خاص في المؤسسات التعليمية، وتعريف طلبة المراحل التعليمية المختلفة بهذه الحقوق وتربيتهم على احترامها، وتتجلى أهمية تحليل وثيقة منهج المواد الدراسية، وكتب العلوم الشرعية في مراحل التعليم العام، بهدف التعرف على مدى تضمينها لمبادئ حقوق الطفل في الإسلام (التركي، ١٤٣٢ هـ).

"من بين أهم ما أنجز تطوير مناهج المملكة، مشروع المسودة الأولية لوثيقة منهج مواد العلوم الشرعية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة، وقد ساهم في وضعها مختصون في فروع العلوم الشرعية ومناهج وطرق التدريس، كما تم استشراف رأي المعلمين ومشرفي العلوم الشرعية وغيرهم من ذوي العلاقة في الميدان التربوي بإدارات التعليم، وفي عام ١٤١٨ هـ/١٩٩٨ م شكلت الوزارة فريقاً متخصصاً لتحكيم هذه الوثيقة، وفي ضوء نتائج مناقشات ورش العمل أدخلت تعديلات على تلك المسودة" (وزارة التربية ١٤٢٧: ٥).

وبعد أربع سنوات من إعداد مسودة الوثيقة وجدت بعض المتغيرات المحلية والعالمية ذات الشأن، فرأت الوزارة أهمية تطوير الوثيقة، وفي عام ١٤٢٤ هـ/٢٠٠٤ م أسندت الوزارة إلى اللجنة العلمية المكلفة بالإشراف الفني على عمليات تطوير وثيقة منهج المواد الدراسية في التعليم العام، حيث رأت أفراد وثيقة خاصة بمنهج مواد العلوم الشرعية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة (وزارة التربية ١٤٢٧: ٥)، وكان من نتائج هذا المشروع إصدار وثيقة منهج مواد العلوم الشرعية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة.

"تكونت هذه الوثيقة من سبعة فصول وملحق تقع في ١٧٨ صفحة، ضمت ٢٥٣٥ هدفاً، شاملة الأهداف العامة والخاصة ومفردات المحتوى للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة، تقع هذه الأهداف في الفصول من الأول حتى الرابع وهو القسم المعني بالبحث، أما الفصول من الخامس حتى السابع فاشتملت على الأنشطة التعليمية، ووسائل وأساليب التقويم، وجاءت أبرز معالم هذه الوثيقة" (وزارة التربية ١٤٢٧: ٥) كالتالي:

- ✦ أجملت وثيقة منهج مواد العلوم الشرعية غايات سياسة التعليم وصياغتها في أهداف تعليمية وتعليمية تضمنتها القيم والمرتكزات والمبادئ الأساسية.
- ✦ دمج مادة السلوك مع مادة الفقه في الصفوف العليا من المرحلة الابتدائية؛ ليصبحا مادة واحدة هي السلوك والفقه.

✦ دمج مادة السيرة في مادة الحديث في الصفوف العليا من المرحلة الابتدائية؛ ليصباح مادة واحدة هي الحديث والسيرة.

✦ دمج مادة التجويد مع مادة القرآن الكريم في الصفوف العليا من المرحلة الابتدائية؛ ليصباح مادة واحدة هي مادة القرآن وتجويده.

✦ دمج مادة التفسير في مادة القرآن الكريم في المرحلة المتوسطة؛ ليصباح مادة واحدة هي القرآن الكريم وتفسيره.

وأجريت عدد من الدراسات تناولت موضوع حقوق الطفل فأجرى (سمير، ٢٠٠٣) دراسة حول حقوق الطفل في الإسلام والاتفاقيات الدولية وقد هدفت الدراسة إلى دراسة التشريعات المتعلقة بحقوق الطفل في الإسلام، والاتفاقيات الدولية دراسة تحليلية مقارنة، توضح مدى اهتمام الإسلام بالإنسان بعامة وبالطفل بخاصة، كما أنها هدفت إلى تعرف مواطن الاتفاق والاختلاف بين الفقه والقانون في المسائل الفرعية في حقوق الطفل، وخلصت الدراسة إلى أن هناك فروقاً بين ما جاء في إعلان حقوق الطفل وما صدر عنهما من اتفاقية حقوق الطفل وبين ما جاءت به الشريعة الإسلامية.

وقام (الصليبي، ٢٠٠٦) بدراسة هدفت إلى التعرف على مدى تضمين كتب التربية الإسلامية مبادئ حقوق الطفل في دولة الكويت، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الإجابة على السؤال الآتي: ما مدى تضمين كتب التربية الإسلامية مبادئ حقوق الطفل في دولة الكويت؟، وأشارت نتائج تحليل كتب التربية الإسلامية إلى أن مجال الحقوق الاجتماعية والإنسانية قد جاءت بأعلى تكرار أما الحقوق السياسية فقد حضي بأقل تكرار في جميع كتب التربية الإسلامية.

وأجرى (المحروقي، ٢٠٠٤) دراسة هدفت إلى الكشف عن مدى تضمين كتب الدراسات الاجتماعية للصفوف من الثالث حتى السادس في مرحلة التعليم الأساسي بسلطنة عمان حقوق الطفل، وبينت الدراسة عدداً من النتائج أهمها تحديد قائمة بحقوق الطفل التي ينبغي أن تتضمنها كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي، ولكن بدرجات متفاوتة، ولم تتوزع حقوق الطفل توزيعاً متوازياً في كتب الصفوف الأربعة، حيث بلغ عدد تكرارات الحقوق في محتوى كتاب الصف الثالث الأساسي ٣٨٠، والرابع ٣١٠، والخامس ١٣٨، والسادس ١٦٧ مرة، وظهر الاهتمام الأكبر في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية، بينما لم تحظ الحقوق الأسرية، والسياسية للطفل بالقدر المناسب من الاهتمام من حيث مجموع التكرارات، ونسبة التضمين في جميع كتب الصفوف الدراسية.

وأجرى (خريشة، ٢٠٠٢) دراسة هدفت إلى تحديد نسبة تركيز كتب التربية الاجتماعية والوطنية للصفوف الأربعة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي على حقوق الطفل، وإلى معرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية (٠,٠٥) بين نسبة التركيز هذه وما هو متوقع، وأشارت النتائج إلى أن أعلى نسبة تركيز على حقوق الطفل في هذه الكتب كانت للحقوق في مجال المدرسة، وأقل نسبة تركيز للحقوق في المجال الوطني العالمي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية (٠,٠٥) بين نسبة تركيز هذه الكتب على حقوق الطفل وما هو متوقع.

وأجرى (Hart & Bennett, 2009) دراسة هدفت إلى عرض الحاجة والتخطيط لتطوير تعليقات عامة في معاهدة الأمم المتحدة نحو حقوق الطفل حول المادة (١٩)، والتي لها القدرة على التقدم بحماية الطفل من خلال نشر مدخل حقوق الطفل، فوضت لجنة حقوق الطفل (IICRD & ISPCAN) وضع مسودة تعليقات عامة، وقامت مجموعة عمل دولية، ولجنة محاماة كخبراء، ومجموعة بؤرية من أعضاء اللجنة بتنفيذ تطوير البرنامج. وأوصت الدراسة أن التعليقات العامة على المادة (GC19) القدرة على إجراء تحويل في حماية الطفل من خلال تعزيز التغيير في النموذج الشمولي من حيث الصياغة المفاهيمية، والنظرية والأبحاث والممارسة، والتعليقات العامة، ويمكن أن يحدث تقدماً فعالاً في الوقاية من سوء المعاملة وحماية الأمن الشخصي من خلال تشجيع حقوق الطفل، والرفاهة والصحة، والتطوير في جميع جوانب حماية الطفل.

وتتفق هذه الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة من حيث التعرف على العديد من المفاهيم التي تخص حقوق الطفل، مما سهل ذلك في إجراء عملية التحليل والطريقة التي تجرى فيها، ويتفق هذا البحث مع دراسة الصليلي ودراسة الخريشة، ودراسة المحروقي باستخدام أسلوب تحليل المحتوى. وتميز هذا البحث بأنه من أوائل الأبحاث التي تناولت تحليل وثيقة مواد العلوم الشرعية لمعرفة مدى تضمينها لمبادئ حقوق الطفل في الإسلام.

مشكلة البحث:

اهتم الإسلام بحقوق الطفل من جميع النواحي الدينية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فكانت الشريعة الإسلامية سباقه إلى تحديد وضمان حقوق الطفل في جميع مراحل حياته. فأطفال الأمة هم شباب المستقبل ورجال الغد، ورصيدها وضمان بقائها، لأن الدعائم الجوهرية لحياة الإنسان تقوم على خواص الطفولة المبكرة (مواجدة، والخطيب، ٢٠١١).

ويتضح اهتمام المملكة العربية السعودية بمواد العلوم الشرعية بإعطائها نصيباً وافراً من الخطة الدراسية، وبتدريسها في كل المراحل التعليمية عن طريق المناهج الدراسية ضمن نظام تعليمي متكامل، ونظام التعليم أحد الأنظمة التي تساهم في رقي المجتمع، بل إن التعليم أساس التقدم وبالتالي فصورة المجتمع نتاج لمناهج التعليم فيه (التركي، ١٤٣٢هـ).

واهتمت المملكة بحقوق الإنسان عامه والطفل خاصة وعملت على إدراجها في مناهج التعليم، حيث صدر أمر سامي من مقام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز رحمه الله، رقم: ٧/ب/ ٤٢٥٧٣ بتاريخ ٣٠/١١/١٤٢٣هـ، بفحص المناهج الدراسية وتطويرها، وبناء على الأمر الملكي السامي سارعت وزارة التربية والتعليم إلى تنفيذ عدد من الإجراءات، وذلك بالعمل في مسارين أولهما: فحص المقررات الدراسية، وكان من نتائج ذلك إجراء بعض الدراسات التحليلية لمحتوى كتب التعليم العام. ثانيهما: تطوير وثيقة مناهج مواد التعليم العام، وكان من نتائج ذلك أعداد وثيقة منفصلة خاصة بمنهج مواد العلوم الشرعية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة طبعة عام ١٤٢٧هـ/١٤٢٨هـ (التركي، ١٤٣٢هـ).

بالرغم من مضي عدة سنوات على إعداد وثيقة منهج مواد العلوم الشرعية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة، إلا أنه لم تجر أية دراسة تحليلية لمدى تضمينها لحقوق الطفل - بحدود علم الباحثة - للوقوف على مدى تضمينها لمبادئ حقوق الطفل.

وبيان حقوق الطفل وتجلياتها يعتبر من الأمور المهمة، لما لها من انعكاسات على واقع الأمة ومستقبلها في مختلف جوانبها، ولعدم وضوح هذه الحقوق لكثير من الناس، وقلة اهتمام الباحثين بهذا الأمر، وقلة الدراسات في المناهج الدراسية لهذه الحقوق المتصلة بمرحلة مهمة من حياة الإنسان.

فكان من الأهمية الوقوف على مستوى تضمن أهداف تلك الوثيقة لمبادئ حقوق الطفل، لذلك تحددت مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال التالي: ما مستوى تضمين أهداف وثيقة مواد العلوم الشرعية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة لمبادئ حقوق الطفل في الإسلام؟

أهداف البحث:

- ١- التعرف على مستوى تضمين أهداف وثيقة منهج مواد العلوم الشرعية أهم حقوق الطفل للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة في التعليم العام.
- ٢- التعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين نسب تحقيق أهداف وثيقة منهج مواد العلوم الشرعية لمبادئ حقوق الطفل في الإسلام باختلاف المرحلة التعليمية.

أسئلة البحث:

- ١- ما مستوى تضمين أهداف وثيقة منهج مواد العلوم الشرعية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة لمبادئ حقوق الطفل؟
- ٢- هل توجد فروق ذات الدلالة الإحصائية بين نسب تحقيق أهداف وثيقة منهج مواد العلوم الشرعية لمبادئ حقوق الطفل في الإسلام باختلاف المرحلة التعليمية؟

أهمية البحث:

- ١- أكتسب هذا البحث أهميته من قيمة المعلومات عن تضمين أهداف وثيقة منهج مواد العلوم الشرعية لمبادئ حقوق الطفل في كل مجال من مجالات البحث، وبالتالي فمن المتوقع أن يستفيد من نتائج هذا البحث كل من:
 - ✘ واضعي المناهج والكتب المدرسية، والقائمين على تطويرها، والمعلمين، من خلال معرفة حقوق الطفل التي تتضمنها المناهج والكتب المدرسية، والحقوق التي لم تتضمنها، ليتم تطوير هذه المناهج وإثرائها وفق نتائج هذا البحث وغيرها من الدراسات.
 - ✘ الباحثين، وذلك من خلال تطوير أدوات لتحليل مفاهيم حقوق الطفل في الكتب المدرسية.
 - ✘ مؤسسات المجتمع العاملة في مجال الطفولة وحقوق الطفل، وذلك بالوقوف على الصورة الحقيقية لتضمين أهداف وثيقة منهج مواد العلوم الشرعية لحقوق الطفل.
- ٢- تتأكد أهمية هذا البحث كونه الأول - حسب إطلاع الباحثة - في تناوله لوثيقة منهج مواد العلوم الشرعية في ضوء تضمنها حقوق الطفل.

حدود البحث:

يجرى البحث في إطار الحدود التالية الحد الموضوعي:

سيقتصر البحث على تحليل الأهداف العامة والخاصة لوثيقة منهج مواد العلوم الشرعية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة في التعليم العام، وذلك في ضوء تضمينها مبادئ حقوق الطفل، وهي الوثيقة التي أعدتها وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية لمنهج مواد العلوم الشرعية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة، الصادرة عن الإدارة العامة للمناهج بوزارة التعليم عام ١٤٢٧هـ.

الحد الزمني:

تم تطبيق البحث في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ.

مصطلحات البحث:**الهدف اصطلاحاً:**

نواتج التعليم المراد الحصول عليها بعد الانتهاء من العملية التربوية (خياط، ماجد ٢٠١٠م). وهو "التحديد الإجرائي الدقيق للصورة التي يتوقع أن يتغير إليها سلوك المتعلم بعد أن يكتسب الخبرات التعليمية" (شوق، ١٤١٦هـ، ص ٥٣).

الهدف إجرائياً:

مجموع الأهداف العامة والخاصة التي بلغ عددها (٢٥٢٦) هدفاً. الواردة في وثيقة منهج مواد العلوم الشرعية في التعليم العام (الابتدائي والمتوسط) بالمملكة العربية السعودية المعتمدة بتاريخ ١٤٢٧هـ.

الوثيقة اصطلاحاً:

"هي التي يتم فيها تحديد الأهداف العامة والتفصيلية، لكل مرحلة دراسية وصف ومادة وموضوع مع بيان المحتوى وما يشمله من معارف ومهارات واتجاهات، وكذلك تحديد الوسائل والأساليب والأنشطة التعليمية، وأساليب التقويم والمواصفات الفنية لكتاب الطالب ودليل المعلم" (الحامد، معجب، وزيادة، عبد القادر، العتيبي، جويعد، متولي، عبدالخالق، ١٤٢٨هـ).

التعريف الإجرائي للوثيقة:

الوثيقة هي الدليل الشامل الذي أعدته وزارة التعليم، لحصر الأهداف العامة والخاصة لتدريس مواد العلوم الشرعية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة، المعتمدة بتاريخ ١٤٢٧هـ وتقع في (١٧٨) صفحة وتعتبر أهم المراجع لتطوير والتقويم ولأي عملية بناء لمواد العلوم الشرعية.

مواد العلوم الشرعية:

المقررات الدراسية التي تدرس في التعليم العام، بمدارس المملكة العربية السعودية، وتشمل: القرآن الكريم وتجويده للمرحلة الابتدائية، والقرآن وتفسيره للمرحلة المتوسطة، التوحيد، الفقه والسلوك، الحديث والسيرة (وزارة التربية ١٤٢٧: ٦).

مبادئ:

تنظيمات من المفاهيم التي تكون على علاقة مع بعضها بعضاً، تشكل معاً وحدة ذات معنى (سعادة، ١٩٩٠م).

التعريف الإجرائي:

قائمة محكمة من أهم مبادئ حقوق الطفل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

التعريف الإجرائي لحقوق الطفل:

مجموعة من مبادئ حقوق الطفل المحددة في مجموعة الحقوق والمطالب التي أقرتها الشريعة الإسلامية، وأدبيات الدراسة.

مرحلة الطفولة:

في القانون الدولي جاء تعريف الطفل في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل الصادرة عام ١٩٨٩ والتي عرفت الطفل بأنه كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه (مواجدة، والخطيب، ٢٠١١).

التعريف الإجرائي لمرحلة الطفولة:

هي المرحلة التي يكون فيها الإنسان صغير في سنة لا يقدر على الاستقلال بنفسه فيحتاج إلى من يقوم على رعايته وإدارة شئونه وحمايته ولم يتجاوز سن البلوغ وبذلك تكون المرحلة المتوسطة داخلة في المرحلة العمرية للطفولة.

منهج البحث وإجراءاته:

للإجابة عن أسئلة البحث، استخدمت الباحثة منهج تحليل المحتوى القائم على أسلوب تحليل محتوى أهداف وثيقة منهج مواد العلوم الشرعية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة في التعليم العام.

مجتمع البحث وعينته:

تكون مجتمع البحث وعينته من أهداف وثيقة منهج مواد العلوم الشرعية في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة في التعليم العام، التي أعدتها وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية، طبعة عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ.

أداة البحث:

لحصر مبادئ حقوق الطفل المضمنة في أهداف الوثيقة بطريقة موضوعية أعدت الباحثة بطاقة تحليل محتوى تشتمل على أهم مبادئ الحقوق التي يؤمل أن تتضمنها أهداف الوثيقة وفق الشريعة الإسلامية المتمثلة بالقران الكريم والسنة النبوية، وأدبيات الدراسات والبحوث ذات العلاقة ، ولتحقيق ذلك قامت الباحثة بما يلي:

١- مراجعة البحوث والدراسات السابقة ذات الصلة والتي أجريت في مجال حقوق الطفل، وبناء الإطار النظري وفق ذلك.

٢- إعلانات ومواثيق حقوق الطفل الدولية التالية:

- ✘ إعلان جنيف الخاص بحقوق الطفل لسنة ١٩٢٤م.
- ✘ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م والذي يقضي بأن حقوق الإنسان نافذة منذ ولادته وبما ذكره عن الطفل أيضا.
- ✘ الإعلان العالمي لحقوق الطفل عام ١٩٥٩م.
- ✘ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦م.
- ✘ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية لسنة ١٩٦٦م.
- ✘ اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩م وهي الاتفاقية الركييزة لحقوق الطفل الآن.
- ✘ عهد حقوق الطفل في الإسلام الصادر عن منظمة المؤتمر الإسلامي في الاجتماع الثاني والثلاثين لوزراء الخارجية المنعقد في صنعاء خلال المدة من ٢١ إلى ٢٣ جماد الآخر ١٤٢٦ هـ.

صدق أداة البحث:

بعد بناء بطاقة تحليل المحتوى تم التأكد من صدقها، وذلك بعرضها على مجموعة محكمين، وطلب منهم إبداء رأيهم حول فقرات الأداة من حيث سلامة الصياغة والوضوح، واللغة وملائمة الفقرات، وإبداء أي مقترحات مناسبة لتحسين الأداة.

ثبات الأداة:

تم حساب ثبات أدوات البحث من خلال:

حساب ثبات أداة التحليل بأسلوب اختلاف المحللين، حيث اختارت الباحثة عدد (٥٠) هدفاً من أهداف الوثيقة وقامت الباحثة بتحليلها كما طلبت من باحثة أخرى إجراء التحليل لنفس الأهداف السابقة بعد أن تشرح لها الباحثة الإجراءات المتبعة في عملية التحليل، وبعد ذلك، تم حساب ثبات بطاقة التحليل، عن طريق معامل الاتفاق بتطبيق معادلة كوبر (Cober) التالية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{عدد مرات الاتفاق}}{\text{عدد مرات الاتفاق} + \text{عدد مرات الاختلاف}} \times 100$$

(الهاشمي وعطية، ٢٠١١)

وبناء على ذلك جاء معامل الاتفاق بين التحليلين (٩٤,٣٣%) وهي نسبة تفي بأهداف البحث، وبالتالي يمكن القول أن معامل ثبات الأداة هو معامل مرتفع ومناسب.

الأساليب الإحصائية:

لإجابة على تساؤلات البحث استخدمت الباحثة الأساليب الإحصائية التالية:

- ١- التكرار والنسب المئوية: لحساب التكرار والنسبة المئوية لتضمين مبادئ حقوق الطفل في أهداف وثيقة منهج مواد العلوم الشرعية.
- ٢- معامل كوبر: لحساب ثبات أداة البحث.
- ٣- اختبار (Z) للفروق في النسب، للتعرف على الفروق بين نسب تضمين أهداف وثيقة منهج مواد العلوم الشرعية لمبادئ حقوق الطفل في الإسلام باختلاف المرحلة الدراسية.

عرض نتائج التحليل ومناقشتها:

لتحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته قامت الباحثة بعرض نتائج التحليل الوصفي لمحتوى أهداف وثيقة منهج مواد العلوم الشرعية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة في ضوء تضمينها مبادئ حقوق الطفل، والتي يبلغ عددها ٢٥٣٥ هدفاً.

نتائج السؤال الأول: ما مستوى تضمين أهداف وثيقة منهج مواد العلوم الشرعية
للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة لمبادئ حقوق الطفل؟

النسبة الكلية	مجموع التكرار	المرحلة المتوسطة				المرحلة الابتدائية				المجموع	
		النسبة	التكرار	صفي	صريح	النسبة	التكرار	صفي	صريح		
%٥,١٧	٥٠	%٦,٥١	٣٠	٢٩	١	%٣,٩٣	٢٠	٢٠	×	الحق في الحياة	١
%٠,٢٠	٢	%٠,٠٠	٠	×	×	%٠,٣٩	٢	٢	×	الحق في الرعاية للجنين	٢
%٤,٢٣	٤١	%٤,٥٦	٢١	٢١	×	%٣,٩٣	٢٠	٢٠	×	الحق في الميراث والهبة والوصية	٣
%٠,٣١	٣	%٠,٦٥	٣	٣	×	%٠,٠٠	٠	×	×	الحق في الرضاعة	٤
%٠,٦٢	٦	%١,٠٨	٥	٣	٢	%٠,٢٠	١	١	×	الحق في الاسم	٥
%٠,٢٠	٢	%٠,٠٠	٠	×	×	%٠,٣٩	٢	١	١	الحق في النسب	٦
%٠,٣١	٣	%٠,٦٥	٣	١	٢	%٠,٠٠	٠	×	×	الحق في العقيقة	٧
%٠,٠٠	٠	%٠,٠٠	٠	×	×	%٠,٠٠	٠	×	×	الحق في الجنسية	٨
%٠,١٠	١	%٠,٢٢	١	١	×	%٠,٠٠	٠	×	×	الحق في الحضانه	٩
%٠,٣١	٣	%٠,٦٥	٣	٢	١	%٠,٠٠	٠	×	×	الحق في ختان الذكر	١٠
%٢,٥٨	٢٥	%٣,٢٥	١٥	١٥	×	%١,٩٦	١٠	١٠	×	الحق في النفقة	١١
%١٢,٤٠	١٢٠	%١٨,٦٦	٨٦	٤٦	٤٠	%٦,٦٨	٣٤	٣٣	١	الحق في الرعاية الصحية	١٢
%٢,٤٨	٢٤	%٣,٤٧	١٦	١٥	١	%١,٥٧	٨	٨	×	الحق في الأمن النفسي	١٣
%١,١٣	١١	%٠,٢٢	١	١	×	%١,٩٦	١٠	٦	٤	الحق في الرحمة	١٤
%٧,٥٤	٧٣	%٧,١٦	٣٣	٣٠	٣	%٧,٨٦	٤٠	٤٠	×	الحق في العدل والمساواة	١٥
%٣,٤١	٣٣	%٢,٣٩	١١	٥	٦	%٤,٣٢	٢٢	٢٠	٢	الحق في التعليم	١٦
%١,٥٥	١٥	%١,٣٠	٦	٣	٣	%١,٧٧	٩	٦	٣	الحق في الراحة واللعب	١٧
%١٣,٥٤	١٣١	%١٣,٠٢	٦٠	٦٠	×	%١٣,٩٠	٧١	٧٠	١	الحق في الحرية	١٨
%٢,١٧	٢١	%١,٥٢	٧	٧	×	%٢,٧٥	١٤	١٤	×	الحق في الحماية	١٩
%٢٨,٩٥	٢٨٠	%٢٢,٩٩	١٠٦	٤٧	٥٩	%٢٤,٣٨	١٧٤	١٠٦	٦٨	الحق في التربية	٢٠
%٢,٣٧	٢٣	%٢,٨٢	١٣	١٣	×	%١,٩٦	١٠	١٠	×	حقوق الطفل اليتيم	٢١
%١,٨٦	١٨	%٠,٧٥	٣	٣	×	%٢,٩٥	١٥	١٥	×	حقوق الطفل اللقبط	٢٢
%٥,٦٨	٥٥	%٤,٣٤	٢٠	٢٠	×	%٦,٨٨	٣٥	٣٥	×	حقوق الطفل ذي الاحتياجات الخاصة	٢٣
%٢,٧٩	٢٧	%٣,٩٠	١٨	١٧	١	%١,٧٧	٩	٩	×	حقوق الطفل العامل	٢٤
%٠,٠٠	٠	%٠,٠٠	٠	×	×	%٠,٠٠	٠	×	×	حقوق الطفل المتهم	٢٥
%٠,٠٠	٠	%٠,٠٠	٠	×	×	%٠,٠٠	٠	×	×	حقوق الطفل السجين	٢٦
%١٠٠	٩٦٧	%٤٧,٦٧	٤٦١	٣٤٢	١١٩	%٥٢,٣٢	٥٠٦	٤٢٦	٨٠	مجموع التكرار	

بالنظر إلى الجدول يتضح أن مبادئ الحقوق المضمنة في الوثيقة التالي:

١- **حق الحياة:** اشتملت أهداف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة على ٥٠ تضميناً بشكل صريح وضمني بحق الطفل في الحياة، ما نسبته ٥,١٧%. احتوت أهداف المرحلة الابتدائية على ٢٠ تضمين ضمنى، في حين خلت أهداف المرحلة من أي تضمين صريح ونسبة التضمين الصريح والضمني في المرحلة الابتدائية ٣,٩٣%. أما أهداف المرحلة المتوسطة فاحتوت على ٢٩ تضمين ضمنى، بينما احتوت على تضمين ١ صريح ونسبة التضمين الضمني والصريح في المرحلة المتوسطة ٦,٥١%.

٢- **الحق في الرعاية للجنين:** اشتملت أهداف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة على ٢ تضميناً بشكل صريح وضمني بحق الطفل في الرعاية، ما نسبته ٠,٢٠%. احتوت أهداف المرحلة الابتدائية على ٢ تضمين ضمنى، وبلغت نسبة التضمين الصريح والضمنى ما نسبته ٠,٣٩%، في حين خلت أهداف المرحلة من أي تضمين صريح. أما أهداف المرحلة المتوسطة فخلت من أي تضمين ضمنى أو صريح وبلغت نسبة التضمين في المرحلة المتوسطة ٠,٠٠%.

٣- **الحق في الميراث والهبة والوصية:** اشتملت أهداف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة على ٤١ تضميناً بشكل صريح وضمنى بحق الطفل في الميراث والهبة والوصية، ما نسبته ٤,٢٣%. احتوت أهداف المرحلة الابتدائية على ٢٠ تضمين ضمنى في حين خلت أهداف المرحلة من أي تضمين صريح، وبلغت نسبة التضمين الصريح والضمنى ما نسبته ٣,٩٣%. أما أهداف المرحلة المتوسطة فاحتوت على ٢١ تضمين ضمنى وخلت من التضمين الصريح وبلغت نسبة التضمين في المرحلة المتوسطة ٤,٥٦%.

٤- **الحق في الرضاعة:** اشتملت أهداف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة على ٣ تضميناً بشكل صريح وضمنى بحق الطفل في الرضاعة، ما نسبته ٠,٣١%. احتوت أهداف المرحلة الابتدائية من ١ تضمين ضمنى، و خلت من أي تضمين صريح وبلغت نسبة التضمين في هذه المرحلة ٠,٢٠%. أما أهداف المرحلة المتوسطة فاحتوت على ٣ تضمين ضمنى واحتوت على ٢ تضمين صريح وبلغت نسبة التضمين في المرحلة المتوسطة ١,٠٨%.

٥- **الحق الاسم:** اشتملت أهداف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة على ٦ تضميناً بشكل صريح وضمنى بحق الطفل في الاسم، ما نسبته ٠,٦٢%. خلت أهداف المرحلة الابتدائية

- من أي تضمين ضمني أو صريح. أما أهداف المرحلة المتوسطة فاحتوت على ٣ تضمين ضمني وخلت من التضمين الصريح وبلغت نسبة التضمين في المرحلة المتوسطة ٠,٦٥%.
- ٦- **الحق في النسب:** اشتملت أهداف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة على ٢ تضميناً بشكل صريح وضميني بحق الطفل في النسب، ما نسبته ٠,٢٠%. احتوت أهداف المرحلة الابتدائية على ١ تضمين ضمني و ١ صريح وبلغت نسبة التضمين ٠,٣٩%. أما أهداف المرحلة المتوسطة فخلت من أي تضمين ضمني وصريح.
- ٧- **الحق في العقيقة:** اشتملت أهداف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة على ٣ تضميناً بشكل صريح وضميني بحق الطفل في العقيقة، ما نسبته ٠,٣١%. خلت أهداف المرحلة الابتدائية من أي تضمين ضمني و صريح. أما أهداف المرحلة المتوسطة فاحتوت على ١ تضمين ضمني ٢ صريح بلغت ما نسبته ٠,٦٥%.
- ٨- **الحق في الجنسية:** خلت أهداف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة من أي تضمين للحق في الجنسية بشكل صريح أو ضمني.
- ٩- **الحق في الحضانة:** اشتملت أهداف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة على ١ تضميناً بشكل صريح وضميني بحق الطفل في الحضانة، ما نسبته ٠,١٠%. خلت أهداف المرحلة الابتدائية من أي تضمين ضمني وصريح التضمين. أما أهداف المرحلة المتوسطة فاحتوت على ١ تضمين ضمني و ١ صريح ما نسبته ٠,٢٢%.
- ١٠- **الحق في ختان الذكر:** اشتملت أهداف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة على ٣ تضميناً بشكل صريح وضميني بحق الطفل في ختان الذكر، ما نسبته ٢,٥٨%. احتوت أهداف المرحلة الابتدائية من ١٠ تضمين ضمني وخلت من أي تضمين صريح وبلغت نسبة التضمين في هذه المرحلة ١,٩٦%. أما أهداف المرحلة المتوسطة فاحتوت على ٢ تضمين ضمني و ١ صريح ما نسبته ٠,٦٥%.
- ١١- **الحق في النفقة:** اشتملت أهداف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة على ٢٥ تضميناً بشكل صريح وضميني بحق الطفل في النفقة، ما نسبته ٠,٢٠%. خلت أهداف المرحلة الابتدائية من أي تضمين ضمني وصريح. أما أهداف المرحلة المتوسطة فاحتوت على ١٥ تضمين ضمني وخلت من الصريح ما نسبته ٣,٢٥%.

١٢- **الحق في الرعاية الصحية:** اشتملت أهداف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة على ٢٠ تضميناً بشكل صريح وضمني بحق الطفل في الرعاية الصحية، ما نسبته ١٢,٤٠%. احتوت أهداف المرحلة الابتدائية على ٣٣ تضمين ضمنى و ١ صريح وبلغت نسبة التضمين في هذه المرحلة ٦,٦٨%. أما أهداف المرحلة المتوسطة فاحتوت على ٤٦ تضمين ضمنى و ٤٠ تضمين صريح ما نسبته ١٨,٦٦%.

١٣- **الحق في الأمن النفسي:** اشتملت أهداف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة على ٢٤ تضميناً بشكل صريح وضمني بحق الطفل في الأمن النفسي، ما نسبته ٢,٤٨%. احتوت أهداف المرحلة الابتدائية على ٨ تضمين ضمنى و خلت من أي تضمين صريح، وبلغت نسبة التضمين ١,٥٧%. أما أهداف المرحلة المتوسطة فاحتوت على ١٥ تضمين ضمنى و ١ تضمين صريح، وبلغت نسبة التضمين ٣,٤٧%.

١٤- **الحق في الرحمة:** اشتملت أهداف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة على ١١ تضميناً بشكل صريح وضمني بحق الطفل في الرحمة، ما نسبته ١,١٣%. احتوت أهداف المرحلة الابتدائية على ٤ تضمين ضمنى و ٦ تضمين صريح وبلغت نسبة التضمين ١,٩٦%. أما أهداف المرحلة المتوسطة فاحتوت على ١ تضمين ضمنى و ١ تضمين صريح، ما نسبته ٠,٢٢%.

١٥- **الحق في العدل والمساواة:** اشتملت أهداف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة على ٧٣ تضميناً بشكل صريح وضمني بحق الطفل في العدل والمساواة، ما نسبته ٧,٥٤%. احتوت أهداف المرحلة الابتدائية على ٤٠ تضمين ضمنى و خلت من أي تضمين صريح، وبلغت نسبة التضمين ٧,٨٦%. أما أهداف المرحلة المتوسطة فاحتوت على ٣٠ تضمين ضمنى و ٣ تضمين صريح، ما نسبته ٧,١٦%.

١٦- **الحق في التعليم:** اشتملت أهداف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة على ٣٣ تضميناً بشكل صريح وضمني بحق الطفل في التعليم، ما نسبته ٣,٤١%. احتوت أهداف المرحلة الابتدائية على ٢٠ تضمين ضمنى و ٢ تضمين صريح وبلغت نسبة التضمين ٤,٣٢%. أما أهداف المرحلة المتوسطة فاحتوت على ٥ تضمين ضمنى و ٦ تضمين صريح، ما نسبته ٢,٣٩%.

١٧- **الحق في الراحة واللعب:** اشتملت أهداف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة على ١٥ تضميناً بشكل صريح وضمني بحق الطفل في الراحة واللعب، ما نسبته ١,٥٥%. احتوت أهداف المرحلة الابتدائية على ٦ تضمين ضمنى و ٣ تضمين صريح، وبلغت نسبة التضمين ١,٧٧%. أما أهداف المرحلة المتوسطة فاحتوت على ٣ تضمين ضمنى و ٣ تضمين صريح، ما نسبته ١,٣٠%.

١٨- **الحق الحرية:** اشتملت أهداف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة على ١٣١ تضميناً بشكل صريح وضمني بحق الطفل في الحرية، ما نسبته ١٣,٥٤%. احتوت أهداف المرحلة الابتدائية على ٧٠ تضمين ضمنى و ١ تضمين صريح، وبلغت نسبة التضمين ١٣,٩٠%. أما أهداف المرحلة المتوسطة فاحتوت على ٦٠ تضمين ضمنى و خلت من التضمين الصريح، ما نسبته ١٣,٠٢%.

١٩- **الحق في الحماية:** اشتملت أهداف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة على ٢١ تضميناً بشكل صريح وضمني بحق الطفل في الحماية، ما نسبته ٢,١٧%. احتوت أهداف المرحلة الابتدائية على ١٤ تضمين ضمنى و خلت من التضمين الصريح، وبلغت نسبة التضمين ٢,٧٥%. أما أهداف المرحلة المتوسطة فاحتوت على ٧ تضمين ضمنى و خلت من التضمين الصريح، ما نسبته ١,٥٢%.

٢٠- **الحق في التربية:** اشتملت أهداف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة على ٢٨٠ تضميناً بشكل صريح وضمني بحق الطفل في التربية، ما نسبته ٢٨,٩٥%. احتوت أهداف المرحلة الابتدائية على ١٠٦ تضمين ضمنى و ٦٨ تضمين صريح، وبلغت نسبة التضمين ٣٤,٣٨%. أما أهداف المرحلة المتوسطة فاحتوت على ٤٧ تضمين ضمنى و ٥٩ تضمين صريح، ما نسبته ٢٢,٩٩%.

٢١- **حقوق الطفل اليتيم:** اشتملت أهداف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة على ٢٣ تضميناً بشكل صريح وضمني بحقوق الطفل اليتيم، ما نسبته ٢,٣٧%. احتوت أهداف المرحلة الابتدائية على ١٠ تضمين ضمنى و خلت من التضمين الصريح، وبلغت نسبة التضمين ١,٩٦%. أما أهداف المرحلة المتوسطة فاحتوت على ١٣ تضمين ضمنى و خلت من التضمين الصريح، وبلغت نسبة التضمين ٢,٨٢%.

٢٢- **حقوق الطفل اللقيط:** اشتملت أهداف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة على ١٨ تضميناً بشكل صريح وضمني بحقوق الطفل اللقيط، ما نسبته ١,٨٦%. احتوت أهداف المرحلة الابتدائية على ١٥ تضمين ضمنى وخلت من التضمين الصريح، وبلغت نسبة التضمين ٢,٩٥%. أما أهداف المرحلة المتوسطة فاحتوت على ٣ تضمين ضمنى وخلت من التضمين الصريح، وبلغت نسبة التضمين ٠,٧٥%.

٢٣- **حقوق الطفل ذي الاحتياجات الخاصة:** اشتملت أهداف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة على ٥٥ تضميناً بشكل صريح وضمني بحقوق الطفل ذي الاحتياجات الخاصة، ما نسبته ٥,٦٨%. احتوت أهداف المرحلة الابتدائية على ٣٥ تضمين ضمنى وخلت من التضمين الصريح، وبلغت نسبة التضمين ٦,٨٨%. أما أهداف المرحلة المتوسطة فاحتوت على ٢٠ تضمين ضمنى وخلت من التضمين الصريح، وبلغت نسبة التضمين ٤,٣٤%.

٢٤- **حقوق الطفل العامل:** اشتملت أهداف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة على ٢٧ تضميناً بشكل صريح وضمني بحقوق الطفل العامل، ما نسبته ٢,٧٩%. احتوت أهداف المرحلة الابتدائية على ٩ تضمين ضمنى وخلت من التضمين الصريح، وبلغت نسبة التضمين ١,٧٧%. أما أهداف المرحلة المتوسطة فاحتوت على ١٧ تضمين ضمنى وعلى ١ تضمين صريح، وبلغت نسبة التضمين ٣,٩٠%.

٢٥- **حقوق الطفل المتهم:** خلت أهداف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة من أي تضمين لحقوق الطفل المتهم بشكل صريح أو ضمنى.

٢٦- **حقوق الطفل السجين:** خلت أهداف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة من أي تضمين لحقوق الطفل السجين بشكل صريح أو ضمنى.

أظهرت نتائج البحث أن أهداف مواد العلوم الشرعية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة اشتملت على ٢٣ حقاً من أصل ٢٦ حقاً المحددة في أداة البحث بمجموع تكرار بلغ ٩٦٧ مرة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (التركي، ١٤٣١)، والتي أشارت إلى وفرة مبادئ حقوق الإنسان ضمن مواد العلوم الشرعية في التعليم العام.

وتفسر الباحثة هذه النتيجة باعتبارها مؤشر نو دلالة على أن مبادئ حقوق الطفل متأصلة في الثقافة الإسلامية؛ ويمكن تفسير وفرة مبادئ حقوق الطفل في أهداف وثيقة منهج مواد العلوم الشرعية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة من خلال تنوع الوظيفة التربوية التي يؤديها منهج

مواد العلوم الشرعية؛ باعتبار أن مبادئ حقوق الطفل ذات طبيعة أخلاقية، في حين تهذيب الأخلاق والتربية على الفضائل وترك الرذائل هي من أهداف تدريس مواد العلوم الشرعية. إلا أنه يوجد تفاوت في درجة تركيز تضمين مبادئ الحقوق بعينها أكثر من غيرها، وإغفال البعض الآخر، حيث تدرجت نسبة تضمين الحقوق ارتفاعاً وانخفاضاً بشكل عشوائي دل على ثغرات في تضمين مبادئ الحقوق في أهداف الوثيقة وتتفق في ذلك مع نتائج دراسة (الخريشا، ٢٠٠٢) التي أشارت نتائجها إلى تضمين كتب التربية الاجتماعية والوطنية في الأردن لحقوق الطفل بشكل متفاوت. فقد أظهرت نتائج التحليل أن أهداف المرحلتين قصرت عن تضمين مبادئ الحقوق بشكل صريح في ١٥ حقاً، إضافة إلى ظهور ضعف في تضمين ١١ حق بشكل ضمني، في حين أن أهداف المرحلة الابتدائية قصرت عن تضمين الحقوق بشكل صريح وضميني في ١١ حقاً، وكان الضعف في تضمين الحقوق بشكل صريح لهذه المرحلة في ٢٣ حقاً، بينما ظهر ضعف في تضمين مبادئ الحقوق بشكل ضمني في ١٠ حقوق. في المقابل قصرت أهداف المرحلة المتوسطة عن تضمين مبادئ الحقوق في شكل صريح وضميني في ٩ حقوق، وجاء ضعف أهداف هذه المرحلة في تضمين مبادئ الحقوق بشكل صريح في ٢٣ حقاً، بينما قصرت الأهداف عن تضمين مبادئ الحقوق بشكل صريح في ١١ حقاً. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة التركي (١٤٣١: ١٤٨) التي أشارت إلى أنه يوجد تفاوت بين مراحل الدراسية في مقدار تكرار الحقوق، سواء في إيراد الحق أو في مرات تكراره.

ترى الباحثة أن سبب ظهور ضعف في تضمين أهداف وثيقة منهج مواد العلوم الشرعية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة لبعض الحقوق ربما يعود إلى حداثة الاهتمام الفعلي بمبادئ حقوق الطفل، يضاف إلى ذلك عدم وجود منظومة متكاملة لمبادئ حقوق الطفل خطط لتضمينها في أهداف وثيقة منهج مواد العلوم الشرعية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة في إطار غايات وأهداف سياسة التعليم في المملكة. كما أن تضمين حقوق الطفل في أهداف الوثيقة تم في ضوء الخبرات الشخصية، دون اعتماد فلسفة مبنية على منطلقات الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية في تأصيل حقوق الطفل.

كما أظهرت نتائج التحليل وجود حقوق لم تضمن على الإطلاق بشكل صريح أو ضمني في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة وهي: الحق في الجنسية، وحق الطفل المتهم، وحق الطفل السجين.

وتتفق نتيجة خلو كتب مواد العلوم الشرعية لمرحل التعليم العام من أي تضمين لحق الجنسية مع دراسة (التركي ١٤٣١: ١٤٩) ودراسة (الصليبي ٢٠٠٧).

وترى الباحثة أن ضعف أهداف الوثيقة عن تضمين الحقوق المذكورة أعلاه ربما يعود إلى أنها تندرج تحت مبادئ الحقوق التي يتطلب الحصول عليها إرادة سياسية تُمنح من قبل الحكومة وحدها، وأن مرحلة السجن والاثام مرحلة لاحقة تسبقها مرحلة التوجيه والمتابعة وبيان الأحكام، ولعل السبب أيضاً يعود إلى اعتقاد مؤلفي الكتب بأن هذه الحقوق ليست من اهتمامات ولا حاجات الطلبة في هذه المرحلة العمرية، وإما لتأجيل هذه الحقوق إلى مراحل عمرية أخرى، أو ترك هذه الحقوق للعناية من قبل مؤسسات أخرى في المجتمع.

وأظهرت نتائج تحليل أهداف الوثيقة وجود استحواداً على أكبر نسبة تضمين للحقوق بأهداف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة بشكل صريح وضمني في ١٣ حقاً.

نال الحق في التربية أعلى تضمين بنسبة ٢٨,٩٥% من مجموع تضمين أهداف الوثيقة محتله بذلك المرتبة الأولى؛ ولعل تفسير ذلك ربما يرجع إلى أن مصممي أهداف الوثيقة يرون أن مواد العلوم الشرعية مناسبة للتأكيد على هذا الحق، وهو ما نصت عليه الأهداف العامة لتدريس مواد العلوم الشرعية من أن: "يكتسب الطالب القيم والآداب الإسلامية المناسبة لسنه" (وزارة التربية ١٤٢٧: ١٢ / ١٥) كما نصت الأهداف أيضاً على أن: "أن يتربى المتعلم على محبة النبي محمد صلى الله عليه وسلم والقيام بحقوقه والافتداء به" (وزارة التربية والتعليم ١٤٢٧: ٧ / ١١).

تعزى الباحثة وفرة حق التربية في أهداف الوثيقة إلى أن تهذيب الأخلاق والتربية على الفضائل وترك الرذائل هي من أهداف تدريس مواد العلوم الشرعية.

نتائج السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات الدلالة الإحصائية بين نسب تحقيق أهداف

وثيقة منهج مواد العلوم الشرعية لمبادئ حقوق الطفل في الإسلام باختلاف

المرحلة التعليمية؟

نتائج الفروق باستخدام الدلالة الإحصائية لقيمة Z بين نسب تحقيق أهداف وثيقة منهج

مواد العلوم الشرعية لمجالات مبادئ حقوق الطفل في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة

المجالات	الأهداف الصريحة		قيمة (Z)	مستوى الدلالة	الأهداف المتضمنة		قيمة (Z)	مستوى الدلالة
	متوسط	ابتدائي			متوسط	ابتدائي		
حقوق الجنين	١	٠	-٠,٨٢	٠,٤١	٥٠	٤٢	-٢,١	٠,٠٤
حقوق الرضيع	٤	١	-٠,٩٣	٠,٣٥	٧	٢	٢,٠٢	٠,٠٤
حقوق الصبي	١١٣	٧٩	١,٤٢	٠,١٦	٢٣٢	٣١٢	١,٧١	٠,٠٨
حقوق خاصة	١	٠	-٠,٨٢	٠,٤١	٥٣	٦٩	٠,٢٦	٠,٧٩

يتضح من خلال الجدول

أولاً : فيما يخص مجالات حقوق الطفل الصريحة في أهداف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة أنه لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المرحلتين الابتدائية والمتوسطة في الأهداف التي تتناول مبادئ حقوق الطفل الصريحة في المجالات الأربع في أهداف المرحلتين، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة لجميع المجالات أكبر من (٠,٠٥) أي غير دالة إحصائياً.

ثانياً: فيما يخص مجالات حقوق الطفل الضمنية في أهداف المرحلتين الابتدائية والمتوسطة أنه لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المرحلتين الابتدائية والمتوسطة في الأهداف التي تتناول مبادئ حقوق الطفل الضمنية في مجالي حقوق الصبي، والحقوق الخاصة، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة لهذين المجالين أكبر من (٠,٠٥) أي غير دالة إحصائياً.

في حين هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المرحلتين الابتدائية والمتوسطة في الأهداف التي تتناول مبادئ حقوق الطفل الضمنية في مجالي حقوق الجنين، حقوق الرضيع، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة لهذين المجالين أقل من (٠,٠٥) أي دالة إحصائياً وهذه الفروق لصالح المرحلة المتوسطة. ويمكن تفسير ذلك بأن المحتوى العلمي لمواد العلوم الشرعية في المرحلة المتوسطة أكبر من المرحلة الابتدائية.

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لتلك الأهداف (سواء المتضمنة أو الصريحة)

مستوى الدلالة	قيمة (Z)	المرحلة المتوسطة (شامله الأهداف الصريحة والضمنية)	المرحلة الابتدائية (شامله الأهداف الصريحة والضمنية)	اجمالي الحقوق مجموع التكرار
٠,٠٤	٢,٠٤	٤٦١	٥٠٦	

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لتلك الأهداف (سواء المتضمنة أو الصريحة) فإنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المرحلتين الابتدائية والمتوسطة في تضمين الأهداف بصفة عامة، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة فيما يتعلق بالدرجة الكلية أقل من (٠,٠٥) أي دالة إحصائياً وهذه الفروق لصالح المرحلة الابتدائية.

التوصيات:

- بناء على ما توصل إليه البحث من نتائج، فإن البحث يوصي بما يلي:
- ١- الإفادة من قائمة مبادئ حقوق الطفل التي سجلها البحث، من أجل بناء منظومة مبادئ حقوق يعتقد أهميتها تضمينها في كتب مواد العلوم الشرعية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة.
 - ٢- يوصى الأخذ بالبعد القصدي في تضمين كتب مواد العلوم الشرعية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة مبادئ حقوق صريحة ومباشرة.
 - ٣- يوصى بتطوير الكتب الدراسية لمواد العلوم الشرعية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة، وضرورة إحداث نوع من التوازن في توزيع مبادئ حقوق الطفل، وبما يحقق التتابع والترابط في تدريس هذه الحقوق بشكل يعمق أثرها في نفوس الطلبة، وتكوين اتجاهات إيجابية نحوها.
 - ٤- يوصى باستحداث لجنة بوزارة التربية والتعليم تعمل على تضمين مبادئ حقوق الطفل في الكتب الدراسية، وتكون مسئولة عن وضع وتنفيذ خطة عمل تربوية مستدامة لنشرها ومتابعة تطبيقها في مدارس التعليم العام.
 - ٥- يُوصى بتنظيم دورات تدريبية ومحاضرات وندوات دورية وعقد مسابقات، وتقديم الجوائز؛ من أجل نشر مبادئ الحقوق بين منسوبي التعليم وعلى نحو خاص العاملين في المدارس.
 - ٦- يُوصى بتعديل الوثيقة باستحداث أهداف تشمل جميع مبادئ حقوق الطفل.

المقترحات:

- ✦ إجراء دراسة تحليلية للتعرف على احتياجات طلبة المرحلتين الابتدائية والمتوسطة لمبادئ حقوق الطفل.
- ✦ إجراء دراسة لمعرفة درجة إلمام معلمين مواد العلوم الشرعية لمبادئ حقوق الطفل.
- ✦ إجراء دراسة تحليلية لمعرفة مستوى تضمين مبادئ حقوق الطفل في وثيقة مواد العلوم الشرعية للمرحلة الابتدائية.

المراجع

المراجع العربية:

- التركي، منى حسين. (١٤٣٢ هـ). دراسة تحليلية لمدى تضمين أهداف وثيقة منهج مواد العلوم الشرعية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة لمبادئ حقوق الإنسان. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة سعود، الرياض.
- الحامد، محمد معجب وزيادة مصطفى عبد القادر ومتولي عبد الخالق. (١٤٢٨ هـ). التعليم في المملكة العربية السعودية رؤية الحاضر و استشراقات المستقبل. (ط٤). الرياض: مكتبة الرشد.
- خريشة، علي. (٢٠٠٢). حقوق الطفل في كتب التربية الاجتماعية والوطنية للصفوف الأربعة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي في الأردن. مجلة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، ع(١)، ص ١٠٣ - ٧٤.
- الدقاق، محمد السعيد (١٩٩٩). الحماية القانونية للأطفال في إطار مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. بيروت: دار العلم للملايين.
- سعادة، جودت احمد. (١٩٩٠) مناهج الدراسات الاجتماعية. بيروت: دار العلم للملايين.
- سمير، خليل. (٢٠٠٣). حقوق الطفل في الإسلام والاتفاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة النجاح، نابلس.
- شراذقة، خالد. (٢٠٠١ م). مدى مراعاة كتب اللغة العربية للمرحلة الأساسية في الأردن للأسس الاجتماعية للمناهج، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن.
- الصليلي، علي. (٢٠٠٦). مدى تضمين كتب التربية الإسلامية لمبادئ حقوق الطفل في المرحلة الابتدائية في دولة الكويت. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عمان العربية، عمان.
- عبد الله، سمر. (٢٠٠٣). حقوق الطفل في الإسلام والاتفاقات الدولية: دراسة مقارنة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين.
- عبد المطلب، أسماء (٢٠٠٢). حقوق الطفل في المواثيق الدولية: رؤية شرعية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

- عبد الهادي، عبد العزيز مخيمر. (١٩٩٧)، حقوق الطفل بين الشريعة والقانون الدولي، الكويت: جامعة الكويت.
- عبد، يزن احمد. (٢٠١٠). دراسة مقارنة لحقوق الطفل في الإسلام والمواثيق الدولية في المرحلة ما قبل المدرسة والمرحلة الأساسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الأردنية، عمان.
- عتيقة، نجوى. (١٩٩٢). حقوق الطفل في القانون الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- علوان، عبد الله. (٢٠٠٣). آداب الخطبة والزفاف وحقوق الزوجين (الطبعة الثالثة). بيروت: دار السلام.
- العمرى، عبد الله ظافر. (١٤٣٤هـ). تحليل محتوى وثيقة منهج العلوم الشرعية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة في ضوء ثقافة الحوار، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة سعود، الرياض.
- القاضي، خالد وأحمد، هلالى. (٢٠٠٦). حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية بين المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، القاهرة: در الطلائع.
- المحروقي، ماجد. (٢٠٠٤). حقوق الطفل في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي بسلطنة عمان دراسة تحليلية. المجلة التربوية، ع ٧٥. ص ٦٥ - ١٠٥.
- المقوسي، ياسين. (١٩٩٧). حقوق الطفولة في الشريعة الإسلامية وأثرها في وقاية الأحداث من الجريمة. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- مواجدة، بكر سميح، والخطيب، محمد إبراهيم. (٢٠١١). مدى تضمين كتب التربية الإسلامية المقررة للصفوف الثلاثة الأولى من المرحلة الأساسية في الأردن مبادئ حقوق الطفل في الإسلام والمواثيق الدولية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢١، ص ٣.
- النبراوي، خديجة. (٢٠٠٦). موسوعة حقوق الإنسان في الإسلام. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
- الهاشمي، عبد الرحمن وعطية، محسن (٢٠١١). تحليل مضمون المناهج المدرسية. عمان: دار صفا.

وزارة التربية والتعليم. الإدارة العامة للمناهج. (١٤٢٧هـ). وثيقة منهج مواد العلوم الشرعية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة في التعليم العام. الرياض: التطوير التربوي.

وزارة التربية والتعليم. الإدارة العامة للمناهج. (١٤١٦هـ). سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. الرياض: التطوير التربوي.

المراجع الأجنبية:

Hart, S. & Bennett, S. (2009). The Need a General Comment for Article 19 of the UN Convention on the Rights of the child: Toward. enlightenment and protection. Child Abuse Neglect, 33.783-790.

Cantwell, N. (1992). The Origins, Development and Significance of the United Nations Convention on Rights of the Child. In: S. Detrick (ed) the United Nations Convention on the Rights of the Child: A Guide to the 'Travaux Preparatoires'. Martinus Nijhoff, Dordrecht.

Convintion on the Rights of the Child. (1990). United Nation.

Grugel, J.(2013). Children's rights and children's welfare after the Convention on the Rights of the Child. Progress in Development Studies. 13(1), 19-30.

Abstract

The research aims to identify the extent of inclusion of the principles of children's rights in Islam in the objectives of the document of Sharia sciences subjects for the primary and middle stages. The sample consisted of the objectives of the document of the curriculum of Sharia sciences subjects for the primary and middle stages; which developed by the Ministry of Education in the Kingdom of Saudi Arabia in its edition in 1427/1428 H. These are the 2535 objectives contained in chapters 1 to 4. The research has adopted the approach of integrative analysis based on the method of content analysis according to a tool prepared by the researcher to analyze the objectives of the document. After building the content analysis card, it was submitted to a pool of arbitrators to validate. The arbitrators were asked to express their opinions on the paragraphs of the tool in terms of the correctness of wording, clearness, language and suitability, as well as any appropriate proposals for improving the tool. The analysis tool stability was calculated using the way of the differences between analysts, as the researcher has chosen (50) of the document objectives and analyzed them. After explaining the procedures followed in the analysis process, she asked another researcher to analyze the same previous objectives. Then, the content analysis card was calculated through the agreement coefficient by applying the Cober equation. In its final form, the tool was consisted of 26 rights, which included the principles of the rights of child, whose inclusion in the objectives of the document is believed to be important. These rights were divided into four areas: the fetus' rights, infant's rights, child's rights and private rights. The main findings of the research were summarized as follows: The objectives of the curriculum of the Sharia sciences subjects for the primary and middle stages have included the principles of the rights of the child, which were repeated 967 times. However, most of the principles of the rights were implicitly represented by 79.42%. Of the child's rights principles whose inclusion in the objectives of the document is believed to be important, 23 out of the 26 rights contained in the research tools, were included. There are no statistically significant differences between the primary and middle stages in the objectives that address the explicit principles of child's rights in the four areas in the goals of the two stages. There are no statistically significant differences between the primary and the middle stages in terms of the goals that address the implicit principles of the child's rights in the two areas of child's rights and the private rights.

Keywords:

Child Rights, Curriculum curriculum for the sciences of Sharia.